

Distr.: General
26 February 2003
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا المقدم عملاً بالرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1305).

أولاً - مقدمة

١ - طلب مني مجلس الأمن بموجب رسالة رئيسه المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1305) أن أقدم له تقريراً كل ثلاثة أشهر عن: (أ) الحالة العامة في ليبيريا؛ (ب) الأعمال التحضيرية والظروف السائدة ومدى الاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ (ج) حالة حقوق الإنسان. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بهذا الطلب.

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - وفقاً لما ورد في آخر إحاطة عن الموضوع قدّمتها إلى المجلس في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه ليبيريا لا يزال يتمثل في استمرار العصيان من جانب حركة التمرد، جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، التي هاجم مقاتلوها القوات الحكومية واستولوا على أراضٍ في أجزاء مختلفة من البلد. وفي مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، وبعد السيطرة على بوبولو، وهي المدينة الرئيسية في مقاطعة غباربولو، أفادت التقارير بأن مقاتلي الجبهة وصلوا إلى مسافة لا تزيد عن ٢٠ ميلاً عن منروفيا قبل أن تردهم قوات الحكومة الليبرية حسب ما تردد إلى مسافة تزيد على ٥٠ ميلاً. ومع ذلك، تبقى الحالة شديدة التقلب إذ يقال إن المتمردين يحكمون السيطرة على عدة بلدات ومدن، بما فيها فاساما وكولاهون، فضلاً عن معظم المدن الأخرى في مقاطعة لوبا، بما فيها زورزور وفوينجاما حيث يقع مقر الحركة.

٣ - وتزامن الهجوم الأخير للمتمردين مع حصول تطورات تدعو إلى القلق على حدود ليبيريا مع كوت ديفوار وسيراليون. فالصراع العنيف الذي يعصف بكوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، انطوى أيضاً على قتال عنيف بين قوات الحكومة وقوات

المتمردين في المنطقة الغربية من البلد المحاذية لليبريا. ونفت حكومة ليبريا المزاعم عن ضلوعها في الأزمة في كوت ديفوار، وقالت إن الحالة في ذلك البلد ناجمة عن أنشطة المتمردين غير الخاضعة للضوابط في أرجاء المنطقة دون الإقليمية التي لا تزال ليبريا تعاني منها أيضا. وحركت حكومة ليبريا مؤخرا عناصر من قواتها المسلحة إلى حدودها الشرقية مع كوت ديفوار للحيلولة دون امتداد القتال الدائر في كوت ديفوار إلى أراضيها، ولا سيما بعد ورود تقارير عن توغل مسلح داخل مدينة غبين الحدودية الليبرية خلف وراءه قتيلين في صفوف الجنود الليبريين. وزعمت السلطات أن الهجوم شنه مقاتلون ليبريون تابعون لحركة تمرد سابقة هي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا يتنكرون في زي قوات الحدود التابعة لحكومة كوت ديفوار. وقدمت ليبريا شكوى إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن الحادثة، وأفيد بأنها اتخذت خطوات مع سلطات كوت ديفوار لتحسين الحالة الأمنية على الحدود. وقال وزير الإعلام الليبري إن من المحتمل أن يكون المرتزقة الليبريون قد شاركوا في الصراع في كوت ديفوار، ولكنه شدد على أن القوات الحكومية لم تشارك في ذلك الصراع.

٤ - وبصورة مماثلة على الحدود مع سيراليون، واصل مسلحون عبور الحدود من ليبريا. وأفيد عن قيام بعض منهم بأعمال النهب والمضايقة على نطاق واسع في القرى داخل سيراليون. وفي الأسبوع الماضي، الذي أحكمت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية خلاله سيطرتها على أجزاء من مقاطعة كيب ماونت المحاذية لسيراليون، شوهد تدفق حوالي ٦٠٠٠ لاجئ ليبري. وفي الفترة نفسها، فرّ ما لا يقل عن ٢٤٧ جنديا من القوات المسلحة الليبرية إلى سيراليون. ووفقا لممثلي الخاص في سيراليون، بدأت الحالة تتير قلقا كبيرا لدى حكومة سيراليون نظرا لاحتمال الازدحام في مخيم الاعتقال الذي تم تشييده قبل بضعة أشهر لاستيعاب النزر القليل من العناصر المسلحة القادمة من ليبريا. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي أي هجوم مضاد تشنه القوات الحكومية الليبرية إلى تدفق المزيد من اللاجئين إلى سيراليون، وربما تدفق المقاتلين التابعين لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، مما يزيد من احتمال نجاح العناصر المسلحة في تجنب إجراءات التدقيق التي حاول البعض منهم تجنبها. غير أنه منذ تشكيل الدوريات الحدودية المشتركة بين سيراليون وقوات الأمم المتحدة، خفّت التقارير عن التوغل، مع أن هناك تقارير تفيد أحيانا عن سماع إطلاق نيران من الجانب الليبري من الحدود. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وجهت قنصلية كوت ديفوار في منروفيا مذكرة شفوية إلى ممثلي في ليبريا تبلغه فيها بالوجود المزعوم في مدينة غويغلو في كوت ديفوار للقائد السابق لمتبردي الجبهة المتحدة الثورية، سام

بوكاري، الذي تردد أنه شارك مع بعض من أتباعه في القتال في تلك المنطقة. وقيل أيضا إنه قام بنهب القرى في كوت ديفوار وباع المسلوبات على الحدود مع ليبيريا.

ثالثا - الحالة السياسية

٥ - في الوقت نفسه، يظل المناخ السياسي العام في البلد متوترا ومتقلبا بالرغم من رفع حالة الطوارئ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. فالمظاهرات العامة دون موافقة مسبقة محظورة. ويبدو أن المؤتمر الوطني للسلام والمصالحة، الذي بدأ أعماله في شهر آب/أغسطس وعُلقها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قد فقد الزخم المطلوب للمضي قدما في عملية السلام. ويبدو أن عدم مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السياسيون المنفيون، في عملية المصالحة ألقى ظلالا من الشك على مصداقيته. ومع ذلك، وفي ضوء اقتراب موعد الانتخابات العامة والرئاسية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عاد مؤخرا بعض زعماء المعارضة المنفيين البارزين إلى ليبيريا واستأنفوا نشاطهم السياسي.

٦ - وفي ضوء الإقرار على نطاق واسع بأن استمرار العصيان المسلح يعوق الخطاب السياسي السلمي في ليبيريا، تكتسي المبادرات التي ترمي إلى الجمع بين الحكومة وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على طاولة المفاوضات أهمية كبيرة. ولهذا الغرض، ونتيجة للجهود التحضيرية الأخيرة التي بُذلت برعاية برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عُقد اجتماع في فريتاون، في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ضمّ برلمانيين تابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجتمع المدني وأعضاء المجالس المشتركة بين الديانات في بلدان اتحاد نهر مانو وممثلين عن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية الانفصالية، في محاولة لإيجاد حل سلمي للصراع في ليبيريا. وفي نهاية الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام، اتفق البرلمانيون التابعون للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وممثلو جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على مواصلة الحوار الذي أرسوا دعائمه وعلى البقاء على اتصال من خلال المجالس المشتركة بين الديانات في بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة. ووافق برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كذلك على مواصلة السعي بشكل نشط للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في ليبيريا، في حين وافقت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على الالتزام بتحقيق تسوية سلمية للأزمة بنهاية هذا العام. ووافقت الجبهة أيضا على الدخول في حوار مع حكومة ليبيريا يتولى ترتيب موعده ومكانه وتيسيره برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجلس الليبري المشترك بين الديانات وهيئات دولية أخرى.

٧ - وارتني أيضا أنه نظرا لإمكان التسلل عبر الحدود والاتهامات التي وجهتها ليريا بأن العصيان الذي قامت به جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية يحصل على دعم خارجي، يكتسب التعاون دون الإقليمي أهمية حيوية لإرساء دعائم السلم في ليريا. ولهذا، فإن الإخفاق في عقد مؤتمر قمة ثانٍ في الرباط مخصص لاستعراض التقدم المحرز فضلا عن رسم طريق المستقبل، على إثر الاتفاق الذي توصل إليه قادة البلدان المتجاورة الثلاثة في اتحاد نهر مانو في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ اعتُبر نكسة كبرى لاحتمالات السلام في ليريا.

٨ - وقّدت الحالة الداخلية ودون الإقليمية الصعبة الإنعاش الاقتصادي. فنظرا لنقص المساعدة الأجنبية أو الاستثمار الأجنبي ولأن الحكومة تركز ما يزيد على ٦٠ في المائة من ميزانيتها للقطاع العسكري، تأخر النمو وزادت البطالة على ٨٠ في المائة، على نطاق واسع حسب ما تردد. وتواصل الحكومة إلقاء اللوم على التمرد، وعلى الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والتي تعتبرها جائرة وتعسفية وغير مبررة، لحالة الاقتصاد السيئة جدا ولما تولّده من معاناة بشرية.

٩ - وفي الوقت نفسه، اتخذت السلطات في سياق عملية كمبرلي خطوات تنظم بها تعدين الماس وتسويقه بغية إيجاد مصادر للدخل. وحاولت الحكومة أيضا أن تدخل عنصر المساءلة في تجارتها في الخشب وفي المنتجات البحرية بأن كلفت شركة دلوات وتوش لمراجعة الحسابات بإنشاء نظام لإدارة هذين القطاعين. وجاء هذا في سياق الرد على الادعاءات بأن ثمة سوء تصرف في الأموال المتأتية من هذان القطاعين وكذلك في سياق الاستجابة للمطالب الواردة في الفقرة ١٠ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) التي تهيّب بحكومة ليريا اتخاذ خطوات عاجلة، بما فيها الخطوات المتخذة عن طريق إنشاء نظم لمراجعة الحسابات تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق منها دوليا، لضمان أن تستخدم الإيرادات التي تحصل عليها حكومة ليريا من سجل ليريا للنقل البحري وصناعة الأخشاب الليبرية في الأغراض الاجتماعية والإنسانية والإنمائية المشروعة، وألا تستخدم على نحو يشكل انتهاكا للقرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وإلى العودة مرة أخرى إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) لتبلغها بالخطوات المتخذة ونتائج عمليات المراجعة المذكورة، وذلك في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢). بيد أن هذا الترتيب منى بانتكاسة في الآونة الأخيرة عندما عدلت الشركة المذكورة عن إبرام العقد لتقديم الخدمات المطلوبة لمراجعة الحسابات بدعوى تعرضها لضغوط سياسية خارجية لم تعلن عنها على وجه التحديد. وكلفت السلطات الليبرية في هذه الأثناء شركة فيسكون وهي شركة فرعية لشركة دلوات وتوش بأن تشرع في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وذلك كتدبير مؤقت يجري اتباعه ريثما يتم اختيار شركة جديدة لمراجعة الحسابات.

رابعاً - الأعمال التحضيرية والظروف السائدة ومدى الاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة

١٠ - أكدت الحكومة الليبيرية عزمها على المضي قدماً في الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي إجراء هذه الانتخابات بصرف النظر عن الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في البلد. ووعدت الحكومة أيضاً بأن تضع قواعد للعبة تلزم جميع المرشحين وغيرهم من أصحاب المصلحة وتكفل الظروف التي تمكن من إجراء اقتراع يتسم بالمصادقية والديمقراطية.

١١ - بيد أن هناك شعوراً سائداً على نطاق واسع بأنه يتعين تذليل عدد من العقبات ليتسنى عقد هذه الانتخابات الحرة والنزيهة في موعدها بما في ذلك فرض وقف فوري للمعارك وإبرام اتفاق سلام مع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وإعادة تشكيل لجنة الانتخابات ونشر قوة دولية لتثبيت الاستقرار تكفل سلامة وأمن الجمهور قبل وأثناء وبعد الفترة الانتخابية. وهناك أيضاً من يقول إن شرط الإقامة لمدة عشر سنوات الوارد في المادة ٥٢ من الدستور يشكل عقبة كبيرة تحول دون إجراء انتخابات رئاسية نزيهة حيث إنه سيحرم، على حد قول بعض الجماعات المعارضة عدداً من مرشحي المعارضة الذين فروا من ليبريا بحثاً عن ملاذ آمن في بلدان أجنبية من خوض هذه الانتخابات. وقد حذر الرئيس تابلور الليبريين المقيمين في الخارج وبخاصة حملة بطاقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة من أنه لن يسمح لهم بخوض الانتخابات الرئاسية. وهناك من أعرب من بين أحزاب المعارضة عن تأييده لإعلان الحكومة عن عزمها تطبيق شرط الإقامة بحذافيره كالتحالف الانتخابي المؤلف من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة.

١٢ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، نشرت لجنة الانتخابات جدول مواعيدها الانتخابية الذي نص على أن تبدأ الحملة الانتخابية في ٢٠ حزيران/يونيه وتستمر حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على أن يجري التصويت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. بيد أنه يتعين على لجنة الانتخابات أن تبين ما إن كان التسجيل والحملة الانتخابية والتصويت سيتم في المناطق المشلولة بسبب الحرب وكيفية إتمام ذلك، أو أن تبين الطريقة التي سيتم بها في غياب توافق آراء وطني تمثيل الدوائر الانتخابية التي أنشئت حديثاً. ولا تزال مسألة تشكيل عضوية لجنة الانتخابات ذاتها بدون حل حيث إن العديد من قادة المعارضة يقولون إن أعضاءها الحاليين معظمهم من المسؤولين الموالين للحزب القومي الليبري الحاكم.

١٣ - وبالرغم من هذه النقائص، رجع مؤخرا إلى ليبريا للاستعداد لخوض الانتخابات الرئاسية كل من الرئيس السابق لمجلس الشيوخ تشارلز ولكريرومسكن عن حزب توحيد ليبريا، وماركوس دان عن حزب الشعب المتحد، وإلين جنسون سرليف عن حزب الوحدة.

خامسا - حالة حقوق الإنسان

١٤ - لا تزال المخاوف إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبريا تتصل أساسا بأنشطة وحدة مقاومة الإرهاب والشرطة الوطنية المتهمتين مرارا وتكرار بمضايقة السكان المدنيين أثناء ملاحقة أشخاص يزعم أنهم شركاء متواطئين مع متمردي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وهو ما أدى إلى اعتقالات واحتجازات تعسفية وإن كان عادة ما يخلى سبيل العديد من المحتجزين لعدم كفاية الأدلة ونتيجة أيضا لضغوط الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان وغيرها من جماعات المجتمع المدني. وحاليا لا يزال هناك في السجن ناشطان بارزان من دعاة حقوق الإنسان ووجهت إليهما تهمة الخيانة. بيد أنه تم في كانون الأول/ديسمبر الإفراج عن السيد حسن بليتي، الصحفي الذي اعتقل في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بتهمة التواطؤ لاغتيال الرئيس تشارلز تايلور ونفي إلى الولايات المتحدة. وتم كذلك في الآونة الأخيرة اعتقال وتوجيه تهمة الخيانة إلى مسؤولين اثنين كبيرين من إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي المجلس الليبري المشترك بين الأديان، التي سعت جاهدة للتوسط في إحلال السلام بين الحكومة وجبهة الليبريين المتحدين من أجل الديمقراطية. وبالرغم من إخلاء سبيلهما في وقت لاحق، فقد زادت هذه الحادثة من تفشي مشاعر الذعر في كامل أنحاء البلد.

١٥ - وقامت الخبرة المستقلة التي عينتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بموجب إجراءات السري ١٥٠٣ بزيارة إلى ليبريا من ١٦ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأعربت الخبرة عن قلقها مما ترتكبه الوكالات الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان وصفقتها بأنها مؤشر على تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. وانتقدت الخبرة أيضا استخدام طرفي الصراع في ليبريا للأطفال الجنود وشددت على ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أوساط السكان المدنيين والوكالات الأمنية على السواء.

سادسا - الحالة الإنسانية

١٦ - نشأ عن الصراع الداخلي في ليبريا تشريد أعداد كبيرة من المدنيين حيث أصبح هناك قرابة ١٨٠.٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في مخيمات وبات عشرات الآلاف الآخرين يقيمون لدى مجتمعات محلية تستضيفهم. وولدت الحرب الأهلية الدائرة في كوت ديفوار

المجاورة ضغوطا إنسانية إضافية على ليبيريا إذ اضطر الآلاف من اللاجئين الليبريين الذين يعيشون في كوت ديفوار إلى الرجوع إلى ليبيريا إلى جانب الآلاف من أبناء كوت ديفوار الفارين من المعارك في بلدهم. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ليبيريا تستضيف حوالي ١٧ ٠٠٠ من اللاجئين من سيراليون الذين يعيشون هم أيضا في المخيمات المحيطة بمنروفيا.

١٧ - وكان رد الفعل الأول للحكومة الليبرالية على التدفقات الضخمة من العائدين واللاجئين الوافدين من كوت ديفوار أن أغلقت حدودها المشتركة مع كوت ديفوار. وقد ورد أنها فعلت ذلك لمنع المتمردين الليبراليين من عبور الحدود إلى كوت ديفوار لدعم المتمردين من أبناء كوت ديفوار الذين استولوا على الجزء الغربي من بلدهم وقد خلق هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة صعوبات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما تقوم به من عمل لمساعدة اللاجئين والعائدين على عبور الحدود بحثا عن السلامة المتوفرة نسبيا في ليبيريا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وبعد أن أعادت الحكومة فتح الحدود لأغراض إنسانية بلغ عدد الذين قدر أنهم عبروا الحدود إلى ليبيريا نحو ٦٩ ٠٠٠ شخص معظمهم من العائدين الليبريين.

١٨ - ولم تلب سوى نصف الاحتياجات الإنسانية الدنيا لليبيريا تقريبا وهو ما يعزى بوجه خاص إلى عدم كفاية الاستجابة للنداءات العديدة لتقديم المساعدة ويعزى أيضا إلى استمرار المشكلة البعيدة الأمد المتعلقة بوصول عمال الإغاثة الإنسانية إلى المشردين داخليا الذين تقطعت بهم السبل في أماكن مختلفة من البلد بسبب المعارك.

سابعاً - الملاحظات

١٩ - مع اقتراب موعد الانتخابات، تقف ليبيريا على مفترق طرق حرج. فإما أن تفتح صفحة جديدة لتحقيق السلم والتقدم المستدامين في ظل حكم ديمقراطي معزز، أو أن تظل تعاني من الصراع والفقر وما يترتب عليهما من آثار ضارة على شعبها والمنطقة دون الإقليمية.

٢٠ - والخطوة الأولى اللازمة هي إنهاء القتال. فالحوار لا يزال الأسلوب الوحيد لخلق بيئة تساعد على إجراء انتخابات سلمية وبناء مستقبل مشرق للبلد بعد انتهاء الصراع، فقد عانى شعب البلاد طويلاً. وفي هذا الخصوص، أثني على ما يتخذ من مبادرات على الصعيدين المحلي والإقليمي مكنت الحكومة والجبهة من البدء في حوار.

٢١ - أما الأزمة التي لا تزال من غير حل في كوت ديفوار المجاورة فقد استقطبت الاهتمام، وشغلت كامل انتباه المنظمات الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والمجتمع الدولي. وباتت الأنظار تتطلع الآن إلى ما للصراع الليبري من أبعاد في المنطقة دون الإقليمية بعد ما ترددت تقارير عن تورط جماعات مسلحة ليبرية على طرفي القتال الدائر في الصراع في كوت ديفوار. وشوهدت في الآونة الأخيرة أيضا حركة انتقال للاجئين الليبريين وعمليات تسلل قامت بها جماعات مسلحة إلى ليبريا، مما يخل بالاستقرار في هذا البلد. ويمثل تواجد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الضمانة الرئيسية للسلام والاستقرار الهشين السائدين في البلد الآن. وأسفر الصراع في كوت ديفوار والقتال في ليبريا عن نزوح مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين طلبا للملجأ في جميع بلدان منطقة غرب أفريقيا. ومن غير الواضح حتى الآن ما مدى الدور العسكري للبلدان المجاورة لليبريا وكوت ديفوار في القتال الدائر في البلدين.

٢٢ - ومن المستبعد أن لا يفوز بالصراع في ليبريا الحكومة ولا جماعة المتمردين في الجبهة. ولكن جماعة المتمردين في الجبهة لا تزال مصممة على الاستيلاء على السلطة في هذا الصراع بوسائل غير دستورية وخلافا لقرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي بعدم الاعتراف بالاستيلاء على السلطة بوسائل غير ديمقراطية أو التشجيع عليه. ومن الواضح أيضا أن جماعة المتمردين تتمتع ببعض الدعم العسكري الخارجي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف في وجه من يقدم هذا الدعم الذي لم يسفر حتى الآن عن شيء سوى تشرد أعداد هائلة من المدنيين الأبرياء، ومن بينهم نساء وأطفال وشيوخ، وعن وفاة الآلاف من الأشخاص والتدمير العشوائي للبنية التحتية والممتلكات الشخصية. فإن لم تتخذ إجراءات حاسمة لوضع حد لهذه المأساة، اندلعت أزمة إنسانية واقتصادية شاملة عمت منطقة غرب أفريقيا بأسرها.

٢٣ - وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، مع مرفقاتهما، موجهتين من الرئيس تشارلز تيلر إلى رئيس مجلس الأمن. تزعم الرسالة الأولى أن غينيا قدمت دعما عسكريا وغير عسكري إلى الجبهة. وتشير الثانية إلى نظام الجزاءات المفروض على ليبريا منذ ٢٣ شهرا. بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢).

٢٤ - إن فريق الاتصال الدولي الخاص بليبريا المزمع أن يعقد اجتماعا له بمقر الأمم المتحدة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ يوفر أفضل منتدى للمجتمع الدولي لفتح حوار بناء مع ليبريا ولإيجاد حل شامل، في أقرب وقت ممكن، للأزمة الدائرة في البلد، إضافة إلى بحث العلاقات المتوترة بين بلدان اتحاد نهر مانو. وسيتمكن فريق الاتصال أيضا من مساعدة ليبريا على خلق الأوضاع الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت المناسب.

٢٥ - ونحث أعضاء المجلس على دعم الجهود التي يبذلها فريق الاتصال لإعادة السلام إلى ليبيريا. ونحث أيضا أعضاء المجلس الذين لهم أي نفوذ لدى ليبيريا والدول المجاورة لها على تشجيع البلدان الثلاثة في اتحاد نهر مانو على السعي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في البلد عن طريق الحوار.

٢٦ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا، ضمن الحدود المفروضة عليه في إطار ولايته الحالية، ونظرا إلى الحالة السائدة، تقديم الدعم لفريق الاتصال ولجهات أخرى بحثا عن السلام. ويسرنى في هذا الصدد أن أبلغكم عن التقدم الذي أحرز في الحوار بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا بشأن تعديل ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا.

٢٧ - وأخيرا، فإن مجلس الأمن، رغبة منه في متابعة الحوار مع ليبيريا وشعبها، وانطلاقا من قناعته الراسخة بأن السلام في ذلك البلد سيضع حدا لمعاناة الشعب الليبيري ويرسي دعائم السلام الدائم في المنطقة، قد يقرر الموافقة على إفاد البعثة المخطط لإيفادها إلى ليبيريا والدول المجاورة لها في منطقة غرب أفريقيا، بما في ذلك كوت ديفوار، بأسرع وقت ممكن. وهذه البعثة ستتمكن المجلس من تقييم الحالة مباشرة لتحديد أفضل السبل للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي الخاص بليبيريا لتقديم ما يلزم من مساعدة لحل مختلف الأزمات التي تهدد الآن منطقة غرب أفريقيا بأسرها.